المصطلح في الثقافة العربية، مفهومه وآليات تطوره

د.حنان بومالي
المركز الجامعي لميلة. الجزائر

الملخص:

إن وضوح المصطلحات المستعملة في العلوم شرط أساسي للتقدم ومواكبة العصر؛ لأن الخلط والفوضى وضبابية الفهم يؤدون إلى التدهور والجمود، وانطلاقا من هذه المسلمات حاولت الوقوف في هذه الدراسة على مفاهيم المصطلح وآليات تطوره، بهدف إغناء الرؤية المصطلحية وتعميق التصور حول حقيقة وطبيعة مكوناته ومقتضياته ودلالاته وأبعاده، وكذلك نتبين أهمية العناية بالمسألة المصطلحية بهدف إغناء المعجم المصطلحي وتجاوز إشكالات الفقر المصطلحي في الثقافة العربية.

Summary:

The clarity of the terminology used in science is a prerequisite for progress, and keeping pace with the times, because the confusion and chaos and blurry understanding performing to deterioration and stagnation, the Moslems tried to stand in this study the term concepts and mechanisms of its development, with a view to enriching the terminological vision and deepen the perception about the fact and the nature of its components, and its requirements and dimensions, as well as see the importance of taking care of the matter of terminology with a view to enriching the terminological dictionary and override problems of poverty culture Arabic terminology.

مقدمة:

ليس الحديث عن المصطلح في الثقافة العربية ترفا علميا تدفع إليه قلة الموضوعات المهيأة للدراسة، ولكنه ضرورة ملحة فلقد دونت مصطلحات العلوم الأخرى منذ أجيال، وظل علم المصطلح دون دراسة منهجية متخصصة، لهذا لابد من البحث في هذا العلم، ووضع أسس تبعد الباحث عن التناقض والتضارب، وتجنبه اختلاط المصطلحات وتداخلها.

لأن المصطلح ليس إلا جزءا من بناء نظري للغة، فإن عزله « فهما وتقييما عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة بينه وبين الحكم على المصطلح في بيئته فلا يدرك أثر الهيكل النظري في اضطراب المصطلح، ولا يتبين دور تداخل المصطلحات في تهالك الهيكل النظري، وفقده أسس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالاطراد».[1]

أولا- مفهوم المصطلح:

يعد المصطلح المدخل الرئيس إلى أي علم أو معرفة، لأن «المصطلحات -كما هو معروف - مفاتيح العلوم فيها تتركز خلاصة كل علم، وبها يستطاع الدرس المتخصص، وعليها المعول في تطوير مفاهيم العلوم وضبط فروعها ومناهجها»[2]، كما يرتبط المصطلح بحقيقة كيان كل علم؛ وهو خلاصة ماهيته بما في ذلك مجموع العلاقات التي تنهض بين مفاهيم هذا العلم.

ويظل الحديث عن بدايات المعرفة وتأسيساتها الأولى في أي مجال من المجالات محفوفا بكثير من المزالق والصعوبات، ولاسيما المعرفة التي تعود نشأتها إلى مراحل زمنية ضاربة في جذور التاريخ، بيد أن ما يهون الأمر على المرء في مثل هذه الدراسات ارتباطها الوثيق بما أحدثه الإسلام من أثر في حقول المعرفة المختلفة في حضارتنا وثقافتنا العربية والإسلامية.

ويمكن القول إن بدايات الوعي المصطلحي عند العرب المسلمين ترتبط بالتحولات الحضارية التي أحدثها ظهور الإسلام في مناحي الحياة العربية جميعها، وقد كانت التحولات اللغوية واحدة من أهم الآثار التي تركها نزول الوحي على النبي –صلى الله عليه وسلم-، ذلك أن كثيرا من الألفاظ بدأ يأخذ معاني جديدة لم تكن معاني جديدة لم تكن معروفة من قبل، كالصلاة، والزكاة... وغير ذلك، ومع تقدم حركة التأليف في علوم اللغة والمنطق والكلام والتاريخ والبلاغة وعلوم الشريعة كعلوم القرآن، والفقه، والحديث... وغيرها، بدأت الحاجة إلى ثقافة المفاهيم اللغوية تظهر، وبدا من المهم العمل على إيجاد تحديدات دقيقة لما تعنيه ألفاظ المشتغلين بتلك العلوم[3].

ذلك لأن «المصطلح هو عقد اتفاق بين الكاتب والقارئ، وشفرة مشتركة يتمكنان من إقامة اتصال بينهما لا يكتنفه غموض أو لبس، ولعل فوضى المصطلح هو الداء العضال الذي يتهدد دراسة الأدب»[4]، وكذلك العلاقة بين المصطلح والدلالة، فإذا فقد المصطلح حده ووضوحه ودقته أصاب الدلالة غموض وتعمية واضطراب، وحينما تصاب الدلالة بهذه الأعراض فإن الخطاب الثقافي برمته يصبح مفككا.

وتنحدر كلمة "مصطلح" من "صلح" و"اصطلح" أي اتفق القوم، ويبدو أن العرب القدامى لم يستعملوا هذه المادة اللغوية المصطلح إلا في فترة متأخرة نوعا ما من تطور حضارتهم العلمية، حيث تناول العديد من الدارسين هذا اللفظ في الآونة الأخيرة، حتى إن هناك من ذكر للمصطلح دلالتين بقوله فلكلمة المصطلح دلالتان «الدلالة اللغوية: وهي مأخوذة من أصل المادة (ص.ل.ح)، قال الأزهري الصلح: تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، وتصالح القوم واصّالحوا بمعنى واحد، والثانية هي الدلالة العلمية (الاصطلاحية)، وتعني: اتفاق جماعة على أمر مخصوص، وهذا الاتفاق والتواطؤ أو التصالح إن تم بين جماعة المحدثين تفتق عنه مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحا نحويا، وقل مثل ذلك في سائر العلوم.»[5]

بمعنى أن لكل معرفة علمية خطابها الذي يدل على مفاهيمها، ويرسم حدودها الفاصلة عن بقية الفروع العلمية والمعرفية الأخرى، ويوضح موضوعاتها ومجالاتها التطبيقية، وبهذا «تكون المعرفة مفاهيم بالدرجة الأولى ومصطلحات بالدرجة الثانية، وأن الاختلافات إذا كانت في المصطلحات تكون خطيرة، ولكنها تكون أخطر إذا كانت في المفاهيم لأنها تؤدي إلى الخروج عن الهدف والغاية وعدم التحكم في العلم من حيث الموضوع والمنهج، إن مفاتيح العلوم مفاهيم مصطلحاتها.»[6]

فالمصطلح وفق شروطه الموضوعية، جهاز المناعة للمنظومة المعرفية، لأن «السجل الاصطلاحي في كل فرع من العلوم هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة النوعية سياجها المنطقي، بحيث يغدو الجهاز المصطلحي لكل ضرب من العلوم صورة مطابقة لبنية قياساته التي متى اضطرب نسقها اختل نظامها وفسد باختلالها تركيبه، فتتهافت بفعل ذلك أنسجته»[7]، ثم إن العلاقة بين المصطلح والخطاب الثقافي لا تنفصل عن الخطاب القومي الوحدوي الذي يعد هدفا مركزيا يسعى المثقفون إلى إنجازه.

إن مقومات وحدة الأمة لا تقتصر على اللغة "قناة التواصل، والإطار الجغرافي الموحد، والسجل التاريخي، والدين، والعادات... إلخ، وإنما تتجاوز تلك المقومات إلى وحدة المصطلح، حيث يستطيع الباحث أن يقيس تقدم الأمة حضاريا، ويحدد ملامح ثقافتها عقيدة وفكرا، بإحصاء مصطلحاتها اللغوية واستكناه مدلولاتها، بل يستطيع أن يقطع بوحدة الأمة الفكرية والسياسية من وحدة مصطلحاتها اللغوية، في الإنسانيات والعلوم والتقنيات.[8]

كما يعني المصطلح «كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي...» [9]، أي أن المصطلحات تقيم علاقات مع كثير من فروع العلم والمعرفة، وتتبادل المنافع فيما بينها. ويعرفه الشريف الجرجاني بقوله: «المصطلح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول»[10] وكل المعاني السابقة تدل على معنى الاتفاق والصلح والسلم وتبادل المنافع وإقامة العلاقات.

وهذا التحديد لدلالة المصطلح يظهر لنا أن له مجالين تداوليين فأما الأول، فهو المجال الأصلي الذي ولدت فيه الكلمة؛ وأما الآخر فهو المجال الثاني الذي انتقلت إليه الكلمة، وكما أن بين هذين المجالين روابط تجمع بينهما من حيث إن الثاني متفرع عن الأول، فإن بينهما علاقة مفارقة من جهة أن الثاني يحاول التميز عن الأول بمحدودية التداول.[11] ومن هنا يأخذ إطاره وتميزه، لأن المحدودية تكتسب من إقامة العلاقات التوافقية والانسجام مع غيره من المصطلحات.

وإذا كانت الألفاظ المتداولة في رصيد اللغة صورة للمواضعة الجماعية، فإن المصطلح في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح داخل اصطلاح، ثم إن المصطلح هو صورة مكثفة للعلاقة العضوية القائمة بين العقل واللغة، ويتصل أيضا بالظواهر المعرفية، لأن المصطلحات في كل علم من العلوم هي بمثابة النواة المركزية التي يمتد بها مجال الإشعاع المعرفي ويترسخ بها الاستقطاب الفكري،[12] ولهذا كانت المصطلحات أولى قنوات الاتصال بين مجالات العلوم البشرية، مثلما هي على مستوى الحوار الحضاري بين الأمم والتواصل الثقافي بين الشعوب بمثابة الجسور الواصلة بين اللغات الإنسانية.

ويقول عبد السلام المسدي: «ليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنها تقوم من العلم مقام جهاز الدوال ليست مدلولاتها إلا محاور العلم ذاته ومضامين

قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال، فإذا استبان خطر المصطلح في كل فن توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسياج العقلي الذي يرسي حرمانه رادعا إياه أن يلامس غيره وحاذر غيره أن يتلبس به»[13]، يكشف هذا النص عن أهمية المصطلح في تحصيل العلوم وضبطها وإدراكها، فلكل علم اصطلاح خاص به.

ولقد ارتضى المتخصصون في علم المصطلح تعريفا له يتميز بالدقة، فعرفوه بأنه: «الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد»[14]، مؤكدين أنه يقوم على دعامتين: الرمز اللغوي والمفهوم، ويرتبط مفهوم المصطلح ارتباطا وثيقا بما يسمى بالمفهوم، وذلك متعلق أصلا بخصائص المصطلح والتي نجملها فيما يأتي:

1- يتميز المصطلح بكونه لفظا متفقا عليه بين علماء الميدان الواحد.

2- المصطلح لفظ له دلالة واحدة في تخصص معين، وتكون علاقة المصطلح والمعنى بذلك أحادية.

3- يتميز المصطلح عن الكلمة العامة بكونه غير محدد بالسياق بل هو مفهوم موجود سابقا يحدد مميزاته وحدوده عالم المصطلح.[15]

ومن ثم وجب الاهتمام به وبتحديد دلالاته وخصوصياته في كل علم، بل وفي كل تخصص باعتباره علامة لغوية لا يدركها إلا ذوو الاختصاص، على خلاف العلامة اللغوية العادية، والتي تكون قاسما مشتركا بين المتكلمين داخل المجموعة اللغوية نفسها، لأن «كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا، فلو تتبعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة كالتي يتحاور بها العلم ذاته، لوجدت حظا وافرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرصيد المتداول لدى أهل اللسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصالا لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي».[16]

ومما لابد من الإشارة إليه أن المصطلح أحد المفاهيم التي يشتغل بها وعليها الكثير من المتخصصين، فيضعها العلماء في الميادين المتعددة ثم يجمعها ويصنفها في المعاجم من يسمون بالمصطلحيين، ويستعمل تلك المعاجم العديد من المتخصصين من بينهم الباحث والطالب والمترجم والأستاذ والمؤرخ... وغيرهم، لهذا لابد من تطوير المصطلح ووضع آليات لذلك تسهم بشكل أو بآخر في فهم المصطلحات .

ثانيا- آليات تطوير المصطلح.

بدأت إشكالية المصطلح بالظهور مع بدايات النهضة العلمية وحركة التأليف في تراثنا العربي والإسلامي جراء الانفتاح والتداخل المعرفي، فضلا عن الوعي بخصوصية لغة العلم، وهو الأمر الذي حذا بالعلماء العرب المسلمين إلى التأليف المتخصص في مجال المصطلح، فظهرت مدونات عربية مثلت الإرهاصات المبكرة لظهور المعجمية المتخصصة، وفي العصر الحديث ظهر المزيد من الاهتمام بالمصطلح والانشغال بقضاياه، حتى ظهور ما سمي بعلم المصطلح Terminology علما ناضجا، معتمدا على عناصر لغوية لسانية، وفلسفية منطقية، بالإضافة إلى العناصر العلمية المعرفية المستمدة من الميدان المعرفي المراد معالجة المصطلح داخله.

ولا تخفى أواصر القربى بين منظومة المصطلحات والخطاب الثقافي، لأن توافر الشروط الموضوعية للمصطلح يعد دليلا على وجود عناصر النسق والوضوح والشمولية لأي حقل ثقافي، ولعل العلاقة الجدلية بين منظومة المصطلحات والخطاب الثقافي تشبه إلى حد ما علاقة التناسب والتوافق بين علم الإشارات أو العلامات ومدلولاتها، إذ إن الإشارة أو العلامة تقتضي تحديدا ووضوحا ودقة في دلالتها من جهة، وتوافقا على دلالتها من جهة أخرى.

وقد يشكل المصطلح مشكلة تصادف العلم أو المعرفة حين يفقد دقته ووضوحه وتحديده، أو يفقد انسجامه واتساقه مع نظائره في المنظومة الاصطلاحية لهذا العلم أو ذاك من خلال الصياغة غير المناسبة، فيحول دون التعرف إلى القضايا التي يعبر عنها ويشوش على عملية الفهم والإدراك والاستيعاب.

وقد ترجع تلك المشكلة إلى أسباب متعددة كتعدد المصطلح الدال على المفهوم الواحد، أو تداخله، أو اشتراكه مع غيره في الدلالة على مفاهيم تتصل بحقول معرفية مختلفة، وسياقات علمية متنوعة أو متناقضة في الدلالة إذا ما كان مصطلحا قديما أعيد إحياؤه أو ترجم من لغة أجنبية إلى العربية أو عرب.[17]

وإذا كان الاضطراب أو التداخل أو التناقض في اللهجات له مسوغاته الثقافية والاجتماعية والجغرافية، فإن تسويغ غياب وحدة المصطلح ووضوحه لا يمكن قبوله، لأن الغرض من توحيد المصطلحات هو تهيئة الأرضية اللغوية الصالحة لوحدة الأمة الفكرية والاجتماعية والسياسية، ومن هذا المنطلق يصبح المصطلح «صورة مكثفة للعلاقة العضوية القائمة بين العقل واللغة، ذلك لأن المصطلحات وفي كل علم من العلوم هي بمنزلة النواة المركزية التي بها يشيع المجال المعرفي، كما أن المصطلحات هي أولى قنوات التواصل بين شتى العلوم البشرية، تساهم في مستوى الحوار الحضاري بين الأمم والتواصل الثقافي بين الشعوب»[18].

ومن ثمة فإن الجهل بمعنى المصطلحات ودلالاتها يؤدي حتما إلى عدم فهم الكلام ويحول بالتالي دون حصول الفائدة منه، والفائدة لا تحصل إلا بسابق العلم بمصطلحات العلم المتحدث فيه، لأن الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية، بل قل هو رياضياته النوعية، وكل ذلك يفضي جدلا إلى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي، فيكون للمصطلح من الوظائف الصورية ما يكون للرمز السيني في المعادلة الرياضية.[19]

والحقيقة أن مشكلة المصطلح في الأدب ونقده وفي غيره من العلوم لا تكمن في كونه مجرد دال متفق عليه يحيل إلى مدلول معين، وإنما تكمن في أن «تحديد أي مصطلح نقدي تحديدا دقيقا ثابتا أمر متعذر، ولاسيما المصطلحات التي كثر فيها الجدل، وتداخلت فيها الإيديولوجيات، ولذلك تظل القضية إشكالية تحتمل وجهات النظر الخلافية في بعض جوانبها الدقيقة، ولكن هذا القول لا يعفي الدارس من أن يتلمس الجوانب العامة والجوانب الخاصة في أي مصطلح، فثمة جوانب اتفق عليها وغدت معارف عامة أو بديهيات، وثمة جوانب اختلف فيها ولا تزال مجالا للأخذ والرد»[20].

لا جدال في أن ربط الظاهرة بالأسباب أمر بديهي، بل هو ربط موضوعي ويكتسب الجدال صفة الشرعية حينما نبحث في ظاهرة المصطلح من حيث تعدده وتداخله واضطرابه، وقد شكلت هذه الأعراض

التي يعاني منها المصطلح هما ثقافيا شحذ أقلام النقاد وشغل مساحات ورقية في مختلف أشكال البحث العلمي، وتفاعل ذلك الهم الثقافي في سياق الندوات والمؤتمرات.

واللغة العربية كغيرها من اللغات لديها القدرة على استيعاب المفاهيم المستحدثة والقديمة أيا كانت، والتعبير عنها، بل هي بالتأكيد أقدر وأطوع، وذلك «لأسباب لغوية وحضارية، وأدلة تاريخية واجتماعية، فحين توافرت لشعبها أسباب النهوض في العهود القديمة، وسعت العلوم والمعارف التي ذاعت إذ ذاك، ولم تقتصر عن التعبير عن شيء منها.»[21]

ولعل أهمية قضية تواجه لغتنا العربية اليوم هي تطويرها لتصبح لغة معاصرة وعلم، كما هي لغة أصالة وإنسانيات، مما يعني جعلها وعاء للمعرفة العلمية والتقانية بدءا من نقل المصادر والمراجع المعرفية وترجمتها إليها، وانتهاء بصياغة الدراسات والبحوث بلغة علمية عربية قوامها مصطلح دقيق وعبارة واضحة لا تعتيم عليها.

ولا يتأتى الحصول على هذا المصطلح الدقيق والعبارة الواضحة إلا باتخاذ جملة من الإجراءات المنهجية والآليات البحثية في إطار الممارسة التعليمية، والتي نذكر منها:

1- تسيير نشر المصطلح الموحد:

إن هذه القضية تتبعها غير باحث إذ إن هناك من الباحثين من يرى أن عوامل الارتباك في المصطلحات بشكل عام في النزعة الإقليمية، والتي تقدم دورا هاما في الخلط الاصطلاحي، والتشتت في ضبط المصطلحات ووضعها، وإدخال كلمات عامية في مجال المصطلحات العلمية حسب أهواء المؤلفين، دون أن يراعوا في ذلك القواعد الصادرة عن مجامع اللغة العربية.[22]

وقد رُد على هذا الرأي بإمكانية الإفادة من العامي المشترك بين الأقطار العربية من أجل تطوير المصطلح الموحد، والاطمئنان إلى قبوله، من باب أن «العامية تغني الفصحى وتسد نقصا حاصلا، لاسيما إذا كانت هذه الألفاظ العامية مما يمكن تهذيبه وتفصيحه، ثم إن استعمالها خير من السماح لألفاظ وتعابير أعجمية تدخل قاموس استعمالنا ومصطلحاتنا».[23]

كما أن الدور الوحدوي القومي للمصطلح في الخطاب الثقافي يخفف من حدة التباين والفرقة بين اللهجات العربية في المستويين النطقي والدلالي، فقد غدا تباين المصطلحات عائقا للتواصل الاجتماعي بين الأشقاء العرب، وتقضي حاجة التواصل الاجتماعي في كثير من المواقف والسياقات إلى أن تلوذ باللغة الفصيحة تحقيقا للتواصل والتفاهم بين العرب أنفسهم، خاصة وأن «التعاسة بين بني الإنسان في هذه الدنيا تعزى أولا وقبل كل شيء إلى تباين الناس في دلالة الألفاظ واختلاف فهمهم لها، وافتقاد الأسس والمقاييس المشتركة في أذهانهم نحو تلك الدلالة.»[24]

وعلى الرغم مما تقدم فإن كثير من النقاد والباحثين يحلو لهم أن يغردوا خارج السرب، وأن يسقطوا كل الاستحقاقات العلمية والقومية لتوحيد المصطلح، واللافت للنظر في زعمهم أنه لم يأت مقنعا أو إيجابيا بل جاء مكشوفا صريحا، حيث زعموا أن «طرح مسألة توحيد المصطلح يصبح خطيرا، لأنه في بعد من

أبعاده حكم على البحث العلمي بالجمود، والعلم إنما بجد تربته الخصبة في الاختلاف الخلاق، أما الثابت الذي لا يأتيه الباطل فهو خارج عن طريق الإنسان».[25]

وفي إطار تيسير نشر المصطلح الموحد يلاحظ العديد من المتخصصين أن هناك بعض الجهود الرامية إلى جمع ووضع المعاجم المتخصصة في المصطلحات مثل ما يحدث في مكتب تنسيق التعريب، وحتى من قبل بعض الباحثين الأفراد، لأن «النقص في المعاجم العربية بأنواعها المختلفة، والفراغات في المصطلحات العربية، والاقتراض المباشر للكلمات الأجنبية... واختلاف طرق الوضع للمصطلحات العربية، وعدم الاتفاق على مبادئ التقييس والمراجعة»[26] يحول دون نشر المصطلح الموحد في الأقطار العربية وبالتالي عدم تطويره لخدمة اللغة العربية.

ثم إن الدور الوظيفي بين المصطلح من جهة الخطاب التواصلي والخطاب القومي الوحدوي من جهة أخرى يستدعي التأكيد على أن المصطلح جسر بين الفكر واللغة، اعتمادا على أن الرصيد المصطلحي هو مرايا الفكر، فإذا كانت أفكارنا تتخلق من جينات منظمة في رحم فكري بنيوي فإن ناتج المصطلحات سيكون منسجما مع ماهية الفكر، وستكون تلك المرايا صافية ومصقولة، لا غبار عليها.[27]

2- تشجيع التأليف والإبداع والإنتاج العلمي العربي:

تعد هذه النقطة من أهم الآليات لتطوير المصطلح العربي، لأن إيجاد نظريات علمية عربية بمصطلحات عربية أصيلة، لا يكون إلا بتشجيع التأليف العربي ودعمه، ويتبع هذا أيضا تعريب التعليم الجامعي والتعليم العام، وتوحيد مناهجه ومواده وكتبه... وغير ذلك.

وجدير بالذكر أن ننوه بالجهود والمبادرات الفردية في مجال وضع المصطلحات وتعريبها، لأنه يدل على الوعي والغيرة والإخلاص، وهو مجهود ابتكاري يشكر عليه أصحابه، ولكن حتى تتحقق الفائدة لابد من ربط هذه الجهود الفردية بالهيئات القطرية والإقليمية والقومية المعينة، حتى يتم التنسيق والتقييس والتوثيق والتوصية بنشر المصطلح العربي المقترح واستخدامه.[28]

ولقد حاول مجموعة من الباحثين تحديد مجموعة من الوسائل والأدوات ومراجع العمل الواجب إتباعها لإنجاز معاجم المصطلحات، ولا بأس في إيجاز هذه الوسائل، وهي[29]:

أ- رصد المصطلحات العربية والوقوف على دلالتها وتغيرها في العهود المختلفة، فمنها القديم والمستحدث، وقد وضعت بآليات مختلفة، كالاشتقاق، والمجاز، والقياس، والترجمة، والتوليد، وحتى التعريب، أما النحت فهو ما لا تميل إليه العربية، وبالطبع تتم عملية الرصد هذه عبر استقراء تراثنا العربي الأدبي والديني واللغوي والفلسفي... وغير ذلك استقراء شموليا.

ب- جرد أهم الكتب الأدبية والنقدية واللغوية والفلسفية وغيرها من العلوم، واستخلاص المصطلحات التي استعملت فيها، والاتفاق على مصطلح دقيق للدلالة على المعنى الجديد الموحد.

ج- الاطلاع على بعض موسوعات المصطلح الأجنبي بلغاتها الأصلية.

د- الاستعانة ببعض المعاجم اللغوية الأجنبية لتحديد الصلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي بعد دراستها دراسة مستوعبة، قبل إذاعتها وإشاعتها، وتجاهل المصطلحات التي لا تلبي الحاجة، وذلك من قبل أعضاء المجامع اللغوية المتمرسين.

هـ- تعريف المصطلح لغويا واصطلاحا مع بيان اختلاف المذاهب وإيراد مقابل أجنبي أو أكثر.

و- مراجعة المصطلحات من قبل لجنة علمية استئنائية، مع الاستمرار بإضافة ما يستجد وتعديل ما يلزم، وكل هذه الخطوات تلزم عند صناعة معجم للمصطلحات في أي علم من العلوم.

3- الاختصاص في وضع المصطلحات:

مما لاشك فيه أن للمصطلح دور أساسي وفاعل في تكوين المعرفة، وعندما تتعدد حقول المعرفة ويحدث لها التغيير تبعا للأثر التاريخي والبحثي، فإن ذلك يعني أن المفهوم الذي ينطوي عليه شكل المصطلح يتعدد تبعا لحقول المعرفة المختلفة، ونموها وتعقيداتها التي تتجاوز أحيانا حدود التفكير.

لذلك فالعمل المصطلحي لا يخلو من التعقيدات التي تتصل بدرجة عالية بميدان البحث في الأصول المصطلحية للمفاهيم المعرفية فيواجه المصطلحي أحيانا إشكالية حدود المصطلح، والغموض، والانقطاع، والتراجع عن الاعتماد بسبب التأثيرات الكثيرة التي يواجهها المصطلح،[30] وعليه فإننا لا نترك المجال للعامة لوضع مصطلحات اعتباطية وربما عامية وعلى مسئوليتها من غير عناية أو معرفة بحدود المصطلح وضوابطه، وإنما وضع المصطلحات خاص بالهيئات المختصة المصطلحية.

4- الابتعاد عن المترادفات الكثيرة الدالة على مفهوم واحد:

وذلك عن طريق القيام بدراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التقييس وشروط المصطلح المفضل عليها، إضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كل منها، ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعددة على أساس المعلومات المتوافرة، لاختيار المصطلح المفضل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة.

وهو ما قد يدفع بالمرء إلى مزيد من التبصر في التوجه نحو المواضعات الأكثر ملاءمة، والأجدى نفعا في سبيل الخروج من مأزق القطرية، وتيه الشتات الذي تعانيه المصطلحات العربية في ميادينها المعرفية على تباين وجهاتها، واختلاف اتجاهاتها بما تشير إليه الطروحات الابستيمولوجية المتعلقة بنقد المبادئ والفرضيات.

وكذلك النتائج العلمية المتحصلة عند فحص الجهاز المصطلحي ومرجعياته اللغوية في تراثنا العربي، أو في المد البحثي الذي يمتح من ميادين اللسانيات وعلم اللغة التطبيقي بهدف تحديد المرتكزات الصرفية المورفولوجية، ومقاربة تداعياتها الفلسفية في إطار نظرية المعرفة الكلية، بما يفيده الترابط البحثي بين أساسيات علم المصطلح والتراث النظري.[31]

ومما يعين على الابتعاد عن المترادفات الكثيرة الدالة على مفهوم واحد هو استدعاء بعض منهجيات البحث المصطلحي التي تعين على إضاءة طبيعة المصطلح الصرفية، وتحديد مكوناته اللغوية، كالمنهج

الوصفي (Descriptive) وهو من أكثر المناهج نفعا في الحديث عن الأطر والمواصفات التكوينية للمصطلح، ولعل أهمية هذا المنهج «تتجلى في الكشف عن الواقع المصطلحي في المتن المدروس، والكشف عن الواقع الدلالي والمعنوي لهذه المصطلحات في جانبه الجزئي والكلي.»[32]

ولقد حدد علماء المصطلح جملة من الشروط الواجب توافرها في المصطلح المفضل المقبول فذكروا أن المصطلحات المتفق عليها يجب أن تكون واضحة، ودقيقة، وموجزة، وسهلة النطق، وأن يشكل المصطلح الواحد منها جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم، وعدوا هذه السمات متطلبات عامة يجب أن تتوفر في المصطلح المتفق عليه.[33] قبل عرضه على اجتماعات عمل مكثفة عامة ومشتركة لدراستها ومناقشتها وإقرارها، ثم التوصية باستخدامها وتعميمها.

5- إنشاء بنك معرفي عربي واحد للمصطلحات:

من أكثر المشكلات التي تواجه العمل المصطلحي تلك التي تتجلى في مسائل لها علاقة بتعدد الثقافات واللهجات ومستوى التطور والتنمية في المجتمع، وهناك بلا شك فوضى مصطلحية في عالمنا العربي مازالت تشكل عقبة أساسية في تطوير العمل المصطلحي في المجالات المعرفية التي تتصف بمعدلات التغيير المصطلحي.

فالفوضى فيها تتجلى في كثرة الخلافات المصطلحية، وعدم الاتفاق والانسياق نحو العامية، والتمسك بالموروثات، والاعتماد على المصطلح الأجنبي... وغيرها، مما يؤدي إلى عدم العمل بأبسط إجراءات المصطلح، وبالتالي إجراءات المنهج والمبادئ التي تقوم عليها، والاستمرار في مقاومة التوحيد المصطلحي[34].

ولا يكون تطوير المصطلح في الثقافة العربية والقضاء على هذه الإشكالات إلا بإنشاء بنك معرفي عربي موحد للمصطلحات، وكذا إنشاء شبكات له في جميع الدول العربية، لتخدم التوجه التطويري في هذا المجال، مع إمكان الاستعانة الواسعة والحثيثة بالمنظمة العالمية للمصطلح والمؤسسات العالمية الأخرى المختصة، وكذا استغلال وسائل الاتصال المعرفية المتطورة، وطلب الخبرات والتدريب.[35]

ينضاف إلى هذه الآليات الرئيسة لتطوير المصطلح في الثقافة العربية، جملة من الآليات الثانوية تسهم بشكل أو بآخر في تطوير المصطلح، نذكر منها ما يأتي:

أ- نشر الوعي المصطلحي والثقافية المصطلحية، عن طريق تبيان أهمية المصطلح وتعريبه وطرق وضعه، وتكوين متخصصين في هذا المجال، وكذا تدريس مقاييس ومقررات في الجامعات وفي معاهد التعليم العالي في هذا الاختصاص (علم المصطلح).

ب- إجراء البحوث المصطلحية النظرية والعلمية التطبيقية، وتقديم الأطروحات العلمية لنيل الشهادات العليا في هذا الاختصاص وكذا الاهتمام بترتيب المصطلح وتوحيده وإشاعة استخدامه لمصالح خاصة ومتنوعة.[36]

ج- يجب أن يعبر المصطلح عند وضعه عن المفهوم بشكل واضح ومباشر، وأن نضع في الحسبان البناء الصرفي والصوتي للغة المنقول إليها المصطلح.

د- أن يكون المصطلح قابلا للاشتقاق ما أمكن ذلك، وأن تكون له دلالة واضحة حتى وإن كان خارج السياق، وأن يكون قصيرا دون إخلال بالمعنى،[37] ولا يتم ذلك إلا من خلال تعاون جماعي، أفراد ومؤسسات وحكومات للمساهمة بشكل واضح وفعال في تطوير المصطلح في الثقافة العربية، وفي شتى الميادين، كما أن المؤسسات اللغوية والمصطلحية تقع على عاتقها مسؤولية قيامها ليس فقط بوضع المصطلحات وإشاعتها، وإنما أيضا دورها في التنمية الثقافية والعلمية.

خاتمة:

إن كثيرا من العقبات التي تواجه المصطلح العربي في وقتنا الراهن، وواجهت أسلافنا في الماضي في عصر التدوين والترجمة واستيعاب معطيات الحضارات المعاصرة لهم، لها أثر واضح وكبير في تطوير المصطلح في الثقافة العربية، والقدح المعلى في إغنائه وبالتالي إغناء حضاراتنا.

وإذا كان الأوائل قد اجتهدوا في البحث عن سبل لتطوير المصطلح العربي، فإن من حق الأجيال المعاصرة الاستفادة من تجارب السابقين، أو البحث عن آليات جديدة تسهم بشكل أو بآخر في تطوير المصطلح العربي، عن طريق الاتجاه إلى صناعة المعجم العربي أو بنائه بناء تجديديا يواكب التطور العلمي الحاصل.

الإحالات والهوامش.

1- عبد الغني، أحمد عبد العظيم: المصطلح النحوي "دراسة نقدية تحليلية"، الفجالة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1990م، ص2.

2- قدور، أحمد محمد: مبادئ اللسانيات، ط2، دمشق:دار الفكر المعاصر، 1999م، ص29.

3- عباس، عبد الحليم عباس: المصطلح النقدي والصناعة المعجمية "دراسة في المعاجم المصطلحية وإشكالاتها المنهجية"، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015م، ص15.

4- مصلوح، سعد: الأسلوب، ط3، القاهرة: عالم الكتب، 1992م، ص30.

5- القزوي، عوض محمد: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري،ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م، ص22.

6- إبرير، بشير: علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري. جامعة محمد خيضر ،بسكرة، ص42.

7- المسدي، عبد السلام: المصطلح النقدي وآليات صياغته، مجلة علامات، جامعة المغرب، م8، ج2، ص55.

8- عتيق، عمر: في قضايا المصطلح النقدي والبلاغي والعروضي والإعلامي، ط1، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2015، ص13-14.

9- أبو حسن، أحمد: مدخل إلى علم المصطلح "المصطلح ونقد النقد العربي الحديث"،مجلة الفكر العربي المعاصر. ع61/60، سنة 1989م، ص84.

10- بوعناني، سعاد آمنة: بين المفهوم والمصطلح "المصطلح اللساني أنموذجا"، مجلة مخبر المصطلح، جامعة تلمسان، العدد01، 2002م،ص224.

11- بلعمش، اليزيد: العملية الاصطلاحية وبصمتها في النحو العربي "آلية لفهم العلوم"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة،العدد27، ديسمبر2012، ص262.

12- أمهاوش، محمد: قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث "الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا"، ط1، اربد: عالم الكتب الحديث، 2010م، ص60.
13- جعنيد، عبد الرزاق: المصطلح النقدي قضايا وإشكالات، ط1، إربد: عالم الكتب الحديث، 2011م، ص5.
14- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مج2، ع1، 2005م، ص2.
15- حجازي، محمود فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة: دار غريب، 1993م، ص12.
16- جعنيد، عبد الرزاق: المصطلح النقدي قضايا وإشكالات، ص5.
17- بن خوية، رابح: مقالة في الأدب الإسلامي "المصطلح والمفهوم"، ط1، الجزائر: البدر الساطع للطباعة والنشر، 2012م، ص11 .
18- بوخاتم، مولاي علي: مصطلحات النقد العربي السيميائي الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005م، ص41.
19- جعنيد، عبد الرزاق: المصطلح النقدي قضايا وإشكالات، ص6.
20- الموسى ،خليل: الحداثة في حركة الشعر العربي المعاصر،ط1، دمشق: مطبعة الجمهورية: دمشق، 1991م، ص8.
21- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، ص2.
22- غزال، أحمد الأخضر: المنهجية العامة للتعريب المواكب، الرباط: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 1977م، ص39.
23- أحمد أبو أسعد: قاموس المصطلحات والتعابير الشعبية، ط1، بيروت: مكتبة لبنان،1987م، ص10-11.
24- أنيس، إبراهيم: دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1963م، ص9.
25- النويري، محمد: المصطلح اللساني- النقدي من واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح، مجلة علامات في النقد، 1993م، ص248.
26- بن يوسف، عمار: توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلدان العربية، تونس، 1989م، ص4-5.
27- عتيق، عمر: في قضايا المصطلح النقدي والبلاغي والعروضي والإعلامي، ص14.
28- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، ص8.
29- مطلوب، أحمد: بحوث مصطلحية، بغداد: المجمع العلمي، 2006م، ص299-304.
30- سيد ثابت، عماد: المصطلح العربي... مشكلاته وتطويره، مجلة تعريب الطب، ع2، يونيو 2009م، ص91.
31- عباس، عبد الحليم عباس: المصطلح النقدي والصناعة المعجمية، ص68.
32- الهاشمي، عبد الحفيظ: أولية المنهج الوصفي في الدراسة المصطلحية، مجلة التسامح، 2006م، ع9، ص144.
33- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، ص13-5.
34- سيد ثابت، عماد: المصطلح العربي... مشكلاته وتطويره، ص92.
35- فريحات، غالب: The Structure of Contemporary Scientific Terminology in Arabic، رسالة ماجستير (مخطوط)، مركز اللغات: جامعة اليرموك، 1989م، ص56-59.
36- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، ص15.
37- سيد ثابت، عماد: المصطلح العربي... مشكلاته وتطويره. ص94